إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة أداة لتجسيد الإندماج الإقليمي "حالة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم"

أ. بشاينية وفاء

جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف

الملخص:

إن بحثنا هذا يتناول موضوع التنمية العمرانية المستدامة، ولا شك إمكانية بلوغ هذا الهدف؛ والبراهين موجودة ومتعددة. إلا أن لب الموضوع يكمن في ضرورة وأهمية معرفة السبيل إلى ذلك، إضافة إلى التساؤل الجوهري الذي يفرض وجوده لفهم هذه المقاربة ألا وهو: هل يتوقف الأمر عند بلوغ التنمية العمرانية المستدامة؟ بصيغة أخرى ماهي آثار هذه النتيجة؟

بإختصار شديد، الإجابة تتضمن وضع إستراتيجية تنمية عمرانية مستدامة ترتكز على تطبيق خيارات تخطيط إقليمي كل ينفذ وفق سياسات مندمجة، ولتوضيح هذه الرؤية أكثر تم عرض حالة المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية بإعتباره أهم الأدوات التي تساهم في تحقيق الإندماج الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: التنمية، الإقليم، الإندماج، الإنشقاق الإقليمي، إستراتيجية عمرانية، الإستدامة.

Résumé

Notre recherche aborde la thématique globale du développement urbain durable et les possibilités de l'atteindre en raison des multiples preuves qui sont présentes. Cependant le cœur du thème réside dans la nécessité et l'importance de connaitre le cheminement à effectuer pour aboutir à l'objectif poursuivi ; De ce fait la question essentielle qui se pose pour comprendre notre approche est la suivante : t-il s'arrêter à la réalisation du développement urbain durable ? En d'autres termes, quels sont les effets de ce résultat ?

En bref, la réponse implique la présence d'une stratégie de développement urbain durable basé sur l'application de certaines options de planification territoriale qui sont réalisées selon des politiques intégrées. Pour illustrer cette vision nous avons présenté Le cas du Plan National D'aménagement du Territoire, puisqu'il est considéré comme l'outil le plus important qui permet d'atteindre l'intégration territoriale.

Mots clés : *Développement, territoire, l'intégration, fragmentation territoriale, stratégie urbaine, durabilité.*

المقدمة

تعد التنمية العمرانية ضرورة ملحة في أي نطاق عمراني يفتقد إلى عجلة كفوءة تسير وفقها سيرورة النمو الشامل المتوازن الذي يُجسد التوافق الإقتصادي والإجتماعي في ظل القدرات البيئية، ومع تردي الأوضاع العمرانية نتيجة العديد من العوامل والأسباب أصبحت جهود التنمية المتعبة غير مُجدية، أين تظهر الفجوة وعدم التجانس في جوانب متعددة بين أقاليم الوطن الواحد أو الدولية، الأمر الذي أدى إلى بروز أسلوب التخطيط الإقليمي كأداة إستراتيجية تحارب هذه الظاهرة من خلال بعض الآليات الفعالة، وحسب ما يصبو إليه تظهر علاقة التداخل بين هذا الأخير واستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة، الأمر الذي يدفعنا إلى إبراز أهمية حدوث هذا التلاقح ذلك أن التخطيط الإقليمي سيسهم في دفع عجلة التنمية العمرانية المستدامة ويحقق أهدافه في حين أن التنمية العمرانية المستدامة سترفع من تنافسية العوامل الأخرى التي يعمل من خلالها ولأجلها التخطيط الإقليمي خصوصا في إطار توحد مبادئ عمل هذين المتغيرين، ذلك أن التنمية العمرانية هي نتاج لتخطيط عمراني يندرج ضمن أحد مستويات ومجالات التخطيط الإقليمي أي أننا سنلمس العلاقة المتعدية بين هذه العناصر، وفي حالة ما أردنا التنمية الإقليمية الواقعية يجب أن تتكافل تلك العناصر لأن عمل أحد العناصر بعيدا عن الآخر أو غيابه سيجسد في الإنعطاف وإن صح التعبير الهروب عن الأهداف المسطرة؛ لذا يجب أن تأخذ إستراتيجية التنمية العمرانية أبعادا ورؤى جديدة من خلال تغيير وتوسيع حقل التنمية مع وضع حزام الأمان الإستراتيجي الذي يقوم على مبدأ الشمولية، التوازن والإستمرارية ذلك أن البيئة العمرانية تنمو ضمن محيط يشمل العديد من المتغيرات الفاعلة المتأثرة والمؤثرة بغيرها وهذا ما يستوجب وجود أداة مُسيّرة ضابطة لحدود النشاط وفقا لما يحقق الأهداف المرجوة.

وأمام هذا الوضع سنحاول تقريب الرؤية العامة والدقيقة التي يمكنها إلى حد ما معالجة القضية من خلال طرح السؤال المحوري التالي:

هل إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة تساهم في تحقيق الإندماج الإقليمي؟

إن جوهر الإجابة على هذا السؤال يتأسس على تبني الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية:** هناك حلقة وصل مغذية بين إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة والتخطيط الإقليمي تساهم في تحقيق الإندماج الإقليمي.
- **الفرضيات الفرعية:**

- إن أهداف قيام التنمية العمرانية المستدامة هي إمتداد لأهداف التخطيط الإقليمي .

- تعدد المشكلات العمرانية كغياب إستراتيجية تنمية عمرانية مبنية على أسس تخطيطية علمية، وآليات تنفيذ واقعية معتمدة في ذلك على معلومات وبيانات حقيقية ومحدثة تتسبب في تعثر وتعطيل سيرورة وإستمرارية عملية التنمية.

- **المنهج المستخدم في البحث:**

من المناسب إتباع المنهج الوصفي والتحليلي الذي يُعتمد عموما في الدراسات الاقتصادية ولأنه الأكثر توافقا مع وصف وتحليل العلاقة التي تربط بين متغيري الدراسة.

حيث تتوزع المحاور الرئيسية لهذه الورقة البحثية بين عرض نظري يوضح أهمية، دور وأسس العلاقة التي تربط بين الاندماج الإقليمي واستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة ثم نُسقط هذا السند النظري مباشرة على أرض الواقع من خلال بيان للمبادرة الجزائرية وحصرها بالمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية.

المحور الأول: خلفية نظرية

أولا: التنمية:

تعرف التنمية المستدامة: كسيرورة (تطور) تغيير أين يكون استغلال الموارد، توجيه الاستثمارات، التنمية التكنولوجية والتغييرات المؤسساتية تتناسق مع متطلبات المستقبل والحاضر. وعند تطبيق هذه الحالة في المدينة كنموذج للتنمية المستدامة، فالهدف الأول هو رفاهية الفرد على المدى الطويل، وهذه الرفاهية تتضمن إرضاء الحاجات الاقتصادية والمادية، كذلك الحاجات الثقافية والوظيفية بالانتماء للمكان وإتاحة القيم البيئية والثقافية للمدينة، هذه الأفكار تؤدي بنا إلى تعريف التنمية العمرانية المستدامة من خلال المفاهيم التالية:

- هي سيرورة تقوم على التمرين الجماعي، القدرة على تنظيم الصراعات وطوعية التصميم الإستراتيجي، وليس على تطبيق نموذج أمثل مُعرّف مسبقا.

- تعني أن نحسن النظر لمختلف الأنظمة المختلفة المشكلة للمدينة (النظام الإقتصادي، الإجتماعي، الفيزيائي، البيئي والإرث الثقافي) في تطورها المشترك وتداخلاتها الديناميكية (المخرجات، التغذية العكسية، مردود النمو، التداؤب) وليس فقط القيام بجمع وجهات النظر والأهداف المختلفة.[1]

فمن الملاحظ أن هذا التعريف إقتصر على حالة المدينة إلا أنه لا يمنع إسقاطه على الريف الذي يعتبر من أهم المجالات التي يشملها تطبيق إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة خاصة في إطار التخطيط الإقليمي الذي يمثل نموذج الرافعة المالية في تنظيم الربح وزيادة المنفعة؛ ذلك أن العلاقة الوظيفية واضحة بين إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة والتخطيط الإقليمي الذي يعتبر قاعدة لكل قرارات وخيارات تلك الإستراتيجية؛ دون تخطيط إقليمي لا يمكن لأي نظام أو سياسة عمرانية النجاح لأن تحديد التوجهات التطبيقية المنتقاة والمكانية خاصة ستغيب الأمر الذي سيؤدي بكل الإنجازات العمرانية بالخروج عن مسارها المتزن وإضطراب أهدافها؛ التخطيط الإقليمي يخلق مرونة أكثر في

[1] - Roberto camagni et maria Cristina gibelli, développement urbain durable : quatre métropoles européennes, édition de l'aube, numéro d'édition : 342, France, 1997, p : 10,11.

عملية إتخاذ القرارات والتنفيذ مما يساهم في تسهيل حركة التنمية العمرانية المستدامة والتي بدورها تساهم في خلق المجتمعات المستدامة لأنها تفترض توسيع المسؤولية والسلطة السياسية للمدن، إستقلالية للجماعات المحلية، البحث عن تنمية يمكنها المساهمة بالطَرْق على نموذج أقل سلبية. [1] وهذا ما يعني تحقيق الكفاءة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية من خلال التوافق بين أهداف التنمية العمرانية والتخطيط الإقليمي، وخاصة بالنسبة للجزائر أين أصبح العمران أحد القطاعات الإقتصادية الحساسة والديناميكية، لذا يجب أن تخضع عمليات التشييد إلى خيار البناء الأخضر في ظل التواجد الضروري للمقاربة الإقليمية، الإجتماعية والتشاركية. وهنا يمكن أن يبرز جيّدا الجانب الإنساني الذي تهدف إليه التنمية العمرانية من خلال تعريف التنمية العمرانية المستدامة إجتماعيا فهي التنمية التي تضمن للجيل الحالي والأجيال المستقبلية تحسين القدرات لتحقيق الرفاهية (الإجتماعية، الإقتصادية أو البيئية) من خلال البحث من جهة عن العدالة في توزيع هذه القدرات بين أفراد الجيل الحالي، ومن جهة أخرى بنقلها ما بين الأجيال الآتية. [2]

هذا ما ثبت لدى" Christiane Gagnon" التي تلخص مقاربات التنمية المستدامة في: «إقتصادية، بيئية، إنسانية وإقليمية»، أي أنها تضع الإقليم أحد أبعادها الرئيسية لأنه عنصر مركزي ومدمج للتنمية المستدامة. [3]

ثانيا: الاندماج الإقليمي:

يشير مفهوم الإندماج إلى حقل علمي شاسع لذلك تعتبر أي محاولة لوضع حدود له هي عملية حصر لأبعاده؛ وبالمقابل إستخدام هذا الأخير يتطلب التعريف بمضمونه وتحديد جوانبه نظرا لاعتماده لدى العديد من الباحثين في مجالات مختلفة كالعلوم الطبيعية والبيولوجية، وكما يؤكد " Dominique Schnapper" سنة 2007 أن مصطلح «الإندماج» ظهر في أدبيات علم الإجتماع قبل العلوم السياسية إذ ركز على جانب تداخل الأنشطة لأن الإندماج حسب وجهة نظره ينبع عن سيرورة من خلالها يتفاعل الأفراد مع المجتمع بواسطة نشاطهم المهني، سلوكهم الأسري وتصرفاتهم الثقافية .

[1] - Jean – Paul Maréchal et Béatrice Quenault, le développement durable : une perspective pour le XXI^{e} siècle, presse universitaires de Rennes, France, 2005, p : 203.

[2] - Silvère TRIBOUT, En quoi les politiques publiques dites de développement urbain durable privilégient encore trop les dimensions écologique et économique aux dépens de la dimension sociale ? L'exemple des quartiers durables en Europe, Mémoire 1ère année MASTER «URBANISME ET TERRITOIRES», université paris x || val de marne, 2007, p : 31.

[3] - Erika Salem, planification territoriale et développement durable : quelles avenues pour la ville de sept-iles ? , essai présenté au centre universitaire de formation en environnement en vue de l'obtention du grade du maitre en environnement, 2014, p : 06,07.

وحسب " HERMET et alii" الإندماج يعني قدرة كيان – مهما كان- على ضمان تلاحمه وذلك بتجميع مختلف وحداته التي تُشكله حول قيم ومعايير مشتركة.

كما أن" Durkheim" كان سباقا في التطرق لمفهوم الإندماج حيث وضح أن التنظيم الإجتماعي الحديث يتميز بتقسيم العمل في حين يعتبر التكافل أهم عامل لتحقيق إنتاجية حقيقية تسمح بالإندماج الإجتماعي في أمة معينة؛ أي أن رأيه إقتصر في حدود البعد المؤسساتي والإجتماعي للإندماج.

على العموم مصطلح الإندماج يرجع للكلمة اللاتنية " integrare" التي تعني (تجديد، جعله كامل)، والقيام بإدخال الجزء ضمن الكل.

أما في منظور الإقتصاد الجغرافي الجديد يأخذ الإندماج ثلاث مستويات: المحلي، الوطني، الدولي؛ في هذا البحث كما هو واضح يركز على إندماج في المستوى المحلي والوطني بإعتبارهما مقومات لدخول صف الإندماج الدولي، حيث الإندماج المرجو يجب أن يتخذ سمة الإستدامة حتى يتضمن أبعاد هامة أبرزها:

- سسيوثقافية: تعنى بتفاعل الأفراد وتجذير ثقافاتهم مع إحترام المنفعة العامة.
- سياسية: تكريس الوحدة الوطنية والتكافل في ظل أداء المؤسسة الخلوقة وقيم الديمقراطية.
- مكانية: تصميم الخريطة المشتركة مع إعادة توزيع وتوظيف الموارد.
- إقتصادية: كفاءة إنتاجية وسياسات رشيدة تحترم الأجيال.
- بيئية: صيانة الموارد.

ويوافق التعريف التالي: الإندماج سيرورة ديناميكية ومفتوحة تجمع جهات فاعلة ومنافع مختلفة، للتفكير، ووضع ومتابعة سياسة معللة ومعقولة لاستخدام موارد في ميدان محدد مع الأخذ في الحسبان التداخلات الطبيعية والاجتماعية الموجودة، في ظل تقليص التعقيدات وعدم التأكد. [1]

هنا الإندماج سيتمحور على الجانب الإقليمي الذي يتطلب عدد من الشروط الظاهرة في التعريف أعلاه:

الممارسة العملية التي تستوجب تحديد السياسة والمضطلع بإعدادها وتنفيذها، التعريف بإقليم البرنامج والموارد اللازم، ضرورة التكيف بناء على وجود تفاعلات؛ إلى جانب تحديد قوى السوق، توفر الإرادة الفردية وقدرة السلطات الحكومية والمجتمع، بما أن الجغرافيا الاقتصادية تهتم بدراسة الجوانب التالية:

[1] - N. Rocle, A. Lafitte, J. Denis, Y. Hénocque, Mesurer l’intégration dans l’action publique territoriale : L’exemple de la gestion intégrée de la mer et du littoral, 48ème colloque de l’Association de Science Régionale de Langue Française, France, 2011, p :04.

- توطن الأنشطة الاقتصادية من حيث العوامل المؤثرة وتطورها عبر الزمن والأشكال التي يتخذها.
- التفاعل المجالي والآليات التي تحكمه والأشكال التي يتخذها. [1]

وبذلك تتضح أهم الفروقات التي تشير أن سياسات وإستراتيجيات التنمية التقليدية لم تأخذ المكان (الفضاء) عامل حيوي لتجسيد التنمية المتوازنة، وقد دعم هذه الرؤية الكاتب " Christel Algergne" من خلال مفهومه **للإحلال الإقليمي** الذي ينص على المرور من جغرافيا المجال إلى جغرافيا الأقاليم لإزالة الإنقسمات الإفليمية، ومحاولة تشبيك المجالات الغير متجانسة فيزيائيا، إجتماعيا، إقتصاديا وبيئيا.

إذن **الإندماج الإقليمي** يرتكز على مقاربة الأقلمة التي تمثل حسب " Douillet" مقاربة للسياسات العمومية التي تجسد في الأقاليم حسب خصوصياتها مع أفضل تكفل محلي بحاجات الأفراد، ويتضمن معنى العبور من درجة إلى أخرى على سلم الإقليمية وهذا ما يفرض تعاون إقتصادي يتزايد في كل مرة مع إمكانية انتقال للسيادة، ويعرف **كنتيجة لإستراتيجية إقليمية** تستبدل فضاءات وطنية متجاورة بفضاء وحيد أو قيد التوحيد [2] للتأكيد أن تحقيق **التنمية العمرانية المستدامة** يتم لكل منطقة على حدة أو يتم لمجموعة مناطق تتشابه في المقومات الفيزيائية والطبيعية والاجتماعية؛ [3] ذلك أن الجهة تعني الوحدات الإقليمية الكبرى التي تشكل مجتمعة الإقتصاد الوطني. [4]

كما يتبين وفق آراء العديد من الباحثين نستنتج أن مسار التنمية العمرانية المستدامة يتطابق مع نتيجة الإستراتيجية الإقليمية وهذا ما يثبت أن الإندماج الإقليمي هو نتاج تطبيق إستراتيجية للتنمية العمرانية المستدامة تستند على مقومات الإقليم الذي يترجم حسب "Di Méo " إلى طريقة تقسيم ورقابة للمجال التي تضمن الكفاءة والخصوصية، إعادة إنتاج المجموعات السكانية التي تشغله، بإعتباره لدى" Jean Marie Méossec" مجال للتنمية، للتهيئة وللتسيير، بمقاس متغير، وبنسق وإطار معيشي أين مسؤولية الفاعلين المحليين مناسبة لتشكيل إجابة عن حاجات وآمال مواطنيهم بمشاركة أطراف أخرى.

المحور الثاني: الإندماج الإقليمي من خلال الإقليم والمخطط الوطني لتهيئة الإقليم

تتشكل البيئة العمرانية من عناصر متكاملة إلاّ أنها يمكن أن تتفاعل في ما بينها سلبا أو إيجابا، لذلك فالواقع يفرض ضرورة تقييم مستوى الإندماج الإقليمي الذي يتطلب بروز الكفاءة الإقتصادية، التكامل البيئي، التماسك الإجتماعي في ظل بعث المصالحة والوحدة الثقافية، أين تتكفل الإرادة

[1] - http://amorbelhedi.m.a.f.unblog.fr/files/2013/11/mlae-ar.pdf

[2] - https://journals.openedition.org/confins/9056?file=1

[3]- سليمان مهنا، ريدة ديب، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد 01، 2009، ص: 501.

[4] - http://region-developpement.univ-tln.fr/fr/pdf/R14/R14_Intro_Haudeville.pdf

السياسية بضمان إستمراريته؛ إذ تمثل تجربة الجزائر في هذا المجال نموذجا يستوقفنا لتسليط الضوء على أحد أدوات التخطيط الإقليمي التي إعتمدتها – المخطط الوطني لتهيئة الإقليم- هذا الأخير أعد بناء على طموحات عريضة تهدف أولا لإسترداد الإقليم الوطني ثم خلق **الإقليم المندمج والمستدام عمرانيا** بإعتبار أن سيرورة الإندماج ستُعرج على جميع المجالات العمرانية وفق مراحل تُميزها الخطوات المتدرجة والمتسلسلة إستنادا على سياسات عمرانية وخطة إقليمية ذات معايير منسقة ومترابطة يمكن تضمينها في إستراتيجية للتنمية العمرانية.

ولعل أبرز ما يدعم هذا المنطلق العملي هي الفكرة التي قدمها " Perroux"، فهو يرى أن النمو لا يتوزع بشكل متجانس وموحد على الإقليم وإنّما يتميز بنزعة تركُزه في بعض المناطق وبالأخص ذات التجمعات الكبرى رغم حثها لآثار النمو على المناطق المجاورة، حيث تشير إحصائية للبنك الدولي سنة 2009 أن الإنتاج يتركز في المدن الكبيرة والأقاليم الرئيسية والدول الغنية. فنصف إنتاج العالم لا يشغل سوى مساحة تعادل 1.5 في المائة من مساحته، [1] أي أن هذه الحالة تستوجب التدخل المحكم والبحث عن نماذج جديدة للتنظيم والتسيير الإقليمي تطرح تفكير جد دقيق وخاص حول تحدي الأقاليم [2] لإعادة نشر النمو في جميع الفضاءات بما أن المشكلة العميقة لمسار الإندماج تُلمس في عدم إلتحام العناصر المنفصلة المتواجدة على المخطط الإقليمي حتى مع وجود روابط متينة بينها بحكم انتسابها على سبيل المثال لقطاع معين، فالحل سيختصر بالسياسات الموحدة (تهتم بالكل دون تهميش الجزء) المضادة لسياسات تهيئة الإقليم التقليدية المتمحورة على التنظيم الإداري للأقاليم والتسيير المركز، وفي منظور التنمية المستدامة

كما أن الإطار الإقليمي يمثل خيار تنموي يبنى على أساس القدرات والاحتياجات الجماعية، [3]

أي أن للمجال المكاني دور مهم في خلق حدود التنمية الإقتصادية والفرص الإجتماعية، لأنهما ترتبطان بمجموعة من العوامل؛ على سبيل المثال زيادة الإنتاج الذي يمثل أساسا أولا لإحداث تنمية إقتصادية يرتبط بتوفر القدرة على حيازة التكنولوجيا التي ترتبط بالكفاءة البشرية ومدخلات الإنتاج من مواد أولية، رؤوس أموال، تنظيم والأرض، إلا أن كل هذه المركبات لا نجدها في كل الأقاليم بالرغم من إمكانية نقلها والتي ستكون بتكاليف إضافية على عملية الإنتاج في إقليم آخر لا يتوفر عليها، كذلك هي بالنسبة للفرص الإجتماعية، وهنا يظهر دور التنمية العمرانية المستدامة والتخطيط الإقليمي اللّذان

[1]- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2009، إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية، ص: 7.

[2] - http://www.uqac.ca/leraa/wp-content/uploads/2016/11/Territoire_paradigme.pdf

[3]- ايمان شيلحي، عبد الامير السعد، مقارنة بين مبررات خيارات التنمية الاقليمية التقليدية والحديثة "حالة الدول العربية"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، جامعة عنابة، 2016، ص:01، على الرابط:

http://scientific-journal.sustech.edu/

يتخذان من المجال المكاني دعامة رئيسية لإحداث العدالة الإقليمية والإجتماعية من خلال التخفيف أولا ثم القضاء النهائي على هذه الفوارق التي تتوسع كلما غاب الضابط والمتحكم في توزيع الثروات.

وعليه يمكن توضيح أبرز معالم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وآثار تنفيذه فيما يلي:

من خلال تتبع مسيرة التجربة الجزائرية في مجال التهيئة الإقليمية نجد أن بداية الإهتمام الواقعي بتهيئة التراب الوطني إنطلقت غداة الإستقلال مباشرة، وإتضحت معالمها من خلال بروز العديد من الوثائق العمرانية، الأدوات والتشريعات، لذا يمكن القول أن فكرة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم تعود إلى سنة 1982؛ حيث كُلفت الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية بمباشرة البحث منذ هذه السنة وفي مرحلة أولى أعدت تقرير وسيطي سنة 1984 ثم عرضت مجموعة من التوجيهات والأنشطة ذات الأولوية سنة 1988 أما سنة 1989 فقد حضرت تقرير شامل عن "م.و.ت.إ" وهكذا توالت البحوث إلى أن أعدت التقارير الخاصة بـ "م.و.ت.إ 2025" [1] إلاّ أن المصادقة عليه تمت سنة 2010 لمدة عشرين سنة بمقتضى القانون رقم 10-2 المؤرخ في 16 رجب 1431 هـ الموافق لـ:29جوان 2010، أي أن حياته القانونية تنتهي بحلول سنة 2030. حيث أعتمد على قاعدة بيانات الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008، ليمثل عقد من خلاله يمكن للدولة أن تعلن مشاريعها الإقليمية الكبرى، حيث يعتبر نافذة لإستغلال الفرص قصد دخول عالم العصرنة والحداثة.[2] ويبلور الرؤية التالية:

- يعرض "م.و.ت.إ" الصورة المرجوة لجزائر المستقبل، بالإرتكاز على الركائز الثلاث للتنمية المستدامة الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية.
- يحمل إجابات على الرهانات الكبرى والتحديات الأولى للإقليم الوطني في سياق عالمي.
- يشكل فرصة كبيرة للمشاركة، الإستماع، التشاور، الشراكة والإتفاق على جزائر المستقبل.
- هو أداة تخطيط إستراتيجية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية المستقبلية للإقليم الوطني.
- نسجل دمج المقاربة التشاركية في مرحلة إعداد "م.و.ت.إ"، التطبيق، المتابعة والتقييم بإعتبارها شرطا أساسيا لنجاحه وتحقيق التكامل بين القطاع العام والخاص، وتعبئة كل موارد الإقليم . [3]
- تعتبر المخططات الخماسية الإطار الملائم لتجسيد هذه الإستراتيجية المقترحة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. [4]
- المخططات الجهوية مُعِدة بالتوازي مع "م.و.ت.إ "أي أنها تسير وفق نفس الفترة الزمنية. [1]

[1] - www.anat.dz

[2] - www.mate.gov.dz

[3] - ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, rapport n : 05- projet SNAT 2025 : jeux des acteurs et éléments de régulation, mission 1, décembre 2004, p : 2

[4] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، 21 أكتوبر 2010، ص: 128.

- إستند" م.و.ت.إ" على منظور الإستقبالية الإقليمية التي تعتبر رؤية تستبق الأحداث المستقبلية معتمدة في ذلك على مجموعة من الفرضيات المقترحة في شكل سيناريوهات.
- يشمل "م.و.ت.إ" واحدا وعشرين مخططا توجهيا قطاعيا، عشرين برنامجا إقليميا؛ أربعة مخططات توجهية لتهيئة الحواضر الكبرى؛ تسعة مخططات جهوية لتهيئة الإقليم؛ ثمانية وأربعين برنامجا لتهيئة إقليم الولاية.

إذن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إذا نُظر إليه كصورة مجردة فهو يمثل خيارات في الصميم، من الأكيد أن ترسو على منصة شرفية لأنها في الأخير ستكلل بتاج النجاح، هذه الخيارات مطوقة بأبعاد التهيئة، وسائلها، مبادئ التنمية المستدامة ومجالاتها لا محال إلا أن نصل إلى الهدف الذي يصبو إليه هذا المخطط، أما إذا تم الإنطلاق في تنفيذ برامج العمل سنخضع مجبرين لمواجهة العوامل البيئية، لذا فإن "م.و.ت.إ" قد غفل عن بعض العناصر التي تعتبر ضرورية للربط بين الرؤية المجردة والواقعية مما تسبب في إنحرافه نوعا ما عن واقع الجزائر بما يشمله من إمكانيات، مشاكل، تهديدات، مخاطر ونقائص. إذ يمكن أن نلخص هذه المفارقات كمايلي:

– إن التشخيص الإقليمي الذي أُعد إعتمد على قاعدة القطاعية، حيث لم يأخذ في الحسبان الترابطات والعلاقات الديناميكية التي من المؤكد أن تحدث بين التحولات الإجتماعية والديمغرافية، التطورات الإقتصادية والغايات البيئية التي تميز إتجاهات تطور الإقليم، والتشخيص النهائي يجب أن يُبنى على عملية التشخيص الإستراتيجي الذي يسمح ببناء صورة حول حالة أماكن إقليم التخطيط، التنسيق والترابط العمراني والأنشطة ذات الأولوية التي تهتم بالإختلال الوظيفي والإنشقاق الإقليمي، تلي هذه العملية إعداد التشخيص المجزء" diagnostic partagé "الذي يمثل تقاطع للتحاليل الناتجة عن التخطيط الإستراتيجي مع النتائج المتفق عليها، فهو يُدمج الرهانات الإستراتيجية لتنمية المدينة المحددة مع مجموع الفاعلين المحليين (جماعات محلية، جمعيات، منتخبين محليين، فاعلين سوسيو-إقتصاديين). [2]

– إن "م.و.ت.إ" يتضمن سيرورة تخطيط عمراني يتطلب قدرا كافيا من اللامركزية، هذا الأخير يمثل أداة رئيسية يرتكز عليها في إعداد الخطة الشاملة لتهيئة الإقليم الوطني إلا أن ما نلمسه في الجزائر هو ضيق نطاق اللامركزية وقصور دور الجماعات المحلية.

---

[1] - ministère de l’environnement et de l’aménagement du territoire, Rapport n : 02- projet SNAT2025 : diagnostic territorial, mission 1, octobre 2004, p : 141

[2] - urbaco, schéma de cohérence urbaine de la ville de Batna, mission 4 : stratégie d’aménagement urbain, octobre 2010.

– بالنسبة للتوسع العمراني حول الجزائر العاصمة والبليدة خاصة إعتمادا سواء على إنشاء المدن الجديدة في هذا الطوق أو محاولة كسب رهان التنافسية الإقليمية تشجيعه يدعو لخراب هذه المنطقة بالرغم من تخفيفه للضغط عن مركز العاصمة إلا أنه يمثل في باطنه إتلاف أراضي خصبة لصالح الإسمنت والتي تتمثل في سهل متيجة أحد أخصب سهول الجزائر.

– الإنفتاح العالمي كرهان! إذا ما تحقق الإنفتاح فالتعامل سيغلب بالمنطقة الساحلية وهذا ما سيضخم هشاشتها لأنها حاليا في حالة تشبع قصوى ومن الصعب توطين المبادلات في جهات أخرى، إضافة إلى ضمور الهياكل القاعدية والبنيات التحتية بالمناطق الحدودية كولاية الطارف، من جهة أخرى ضرورة إعادة هيكلة النظام الإنتاجي وتدعيم بحوث الإبتكار حتى نجد ما نضعه في سلة الصادرات، إلى جانب إنعاش القطاع المالي وتوفير تسهيلات ومرافقة مشددة للمستثمرين الأجانب.

– بالنسبة لبرامج العمل الإقليمي تعتبر برامج طموحة وتتماشى مع إحتياجات المواطن الجزائري ومقتضيات التغيرات الحالية للبيئة الدولية إلاّ أنه من الواضح أنّها تتطلب تكاليفا باهضة لتجسيدها سواء التكاليف المادية أو البشرية.

الخاتمة:

نخلص في نهاية هذا البحث إلى ضرورة التأكيد على أهمية إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة والتي يجب أن تجسد في ضوء توجيهات التخطيط الإقليمي الذي يعتبر أب للتنمية الإقليمية المستدامة والتي بدورها تمثل صورة مصغرة عن التنمية المستدامة، فالعمران المستدام يتحقق بتظافر الجهود، وبإعتبار التنمية العمرانية المستدامة سيرورة بحاجة إلى إستخدامات متواصلة من الموارد؛ فإن براءة هذه الإستدامة يجب أن لا تتركنا في حالة إستدانة من موارد ذات أحقية لأجيال المستقبل، كما هو جدير أن نعتبر البعد المكاني كأرضية خصبة يمكن أن تحوي وتُنبت براعم الإستدامة التنموية الشاملة، لذا يجب البحث في آليات أكثر حداثة للتهيئة الإقليمية لأن الإنحراف عن بلوغ الأهداف المسطرة أمرا يُحتمل وقوعه دائما؛ الأمر الذي يفرض البحث عن البديل وهذا ما نلمسه في سيرورة التنمية العمرانية المستدامة، من جهة أخرى فإن التخطيط الإقليمي لا يتوان في دعم عملية التنمية العمرانية من خلال تضييق الفجوة بين الأقاليم؛ وعليه نؤكد إن نجاح التنمية دوما مرتبط بتكامل ومساهمة متغيرات بيئة النشاط ذات الصلة بالسيرورة المنطلق في تجسيدها وأهدافها، أي ضرورة توفر التغذية العكسية التي تساهم في إستمرارية دوران عجلة التنمية.

- **النتائج:**

من خلال بحثنا هذا نلاحظ أن إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة تعتبر حديثة التطبيق رغم وجود فلول لتوجهات طوعية منذ القدم، والبحوث المتواصلة في هذا المجال تدل على عدم التوصل إلى المفهوم النهائي لها أو حصر الكيفيات والسبل التي يمكن أن تحقق هذه الإستدامة.

- أن التنمية العمرانية المستدامة تدور في ميادين متناقضة، قد ثبت ذلك خاصة أثناء مرحلة التطبيق أين نجد سيرورة التنمية العمرانية تعمل جاهدة للتوفيق بين إتجاه التنمية، إتجاه حماية البيئة وإتجاه كفاية حاجات المواطنين وبلوغ مستوى الرفاهية؛ أي أن تجسيد هذه الإستراتيجية يعتبر صعبا ليس من ناحية توفر أو غياب النموذج المناط بهذا الهدف وإنما من ناحية خلق التكيّف المستدام وتقبل منطق العمران المستدام.

- إن حالة المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية تعبر فعلا عن دعامة خاصة لأبعاد التنمية المستدامة وإستدامة الإستراتيجية العمرانية.

- نلاحظ أن التخطيط الإقليمي وإستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة يتكاملان وظيفيا في ما بينهما وفي النهاية يشتركان في نقطة الوصول التي تتمثل في مطمع التنمية المستدامة، ولهما ذلك لأنهما يشتركان مع هذه الأخيرة منذ نقطة الإنطلاق كونها تنمية من أسفل؛ تبدأ من المستوى المحلي؛ الإقليمي؛ الوطني حيث نشير إلى أن هذه التجزئة لا تخص الحيز المجالي فحسب بل تتعدى لتشمل الفرد؛ الأسرة؛ المجتمع والدولة، كل وفق خصوصياته.

- إن غياب إستراتيجية تنمية عمرانية مستدامة، مبنية على أسس تخطيطية علمية، وآليات تنفيذ واقعية تعتمد على معلومات وبيانات حقيقية ومحدثة يتسبب في تعطيل مسار التنمية المستدامة؛ لأن الموارد أغلبها حساسة ونادرة غير كافية لتلبية طلبات متباينة وتسير نحوى الإرتفاع؛ في حين أن غياب العملية التخطيطية المحكمة سيزيد من هذا السلب الغير مدرك لهذه الموارد الأمر الذي سيؤثر على قدرتها المستقبلية.

- التخطيط الإقليمي يشمل العديد من المجالات، كالنقل، السياحة...وحسب المصطلح فهو لا يترك أي إقليم لموقف الصدف أو النهوض الطوعي بل يشمل كل الأقاليم، بالإضافة إلى أن العمران المستدام أولى إهتماماته هو الفرد والذي يحاول جاهدا لإيجاد نموذج يعكس رفاهيته، وبهذا فالتخطيط الإقليمي والعمران المستدام يمثلان مفتاح لمواصلة مسار التنمية المستدامة ولقد يتجسد هذا إعتمادا على تحقيق التنمية الإقليمية المستدامة.

- **التوصيات:**

في مجال العمران يجب أن تشتمل الدراسات على كل الجوانب التي يمكن أن تكون لها صلة بالإنسان، لأن غاية العمران في النهاية موجهة للإنسان الذي تعتبر حياته أكثر الأمور ديناميكية وفي

بعض الأحيان يغلب عليها طابع الروتين أو الأولويات المعروفة مسبقا؛ هذا التناقض يشكل خطرا على سيرورة العمران الأمر الذي يفرض الحرص الشديد والمواظبة على الصرامة في كل وعلى مختلف مراحل العمل.

- يجب إعادة النظر بمراحل تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، لأن تحديد مرحلة أولى تنطلق من 2010 إلى 2015 يعتبر أمرا غير معقول خاصة إذا نظرنا إلى طابع ضخامة كل المشاريع التي لا يمكن دراستها، تخطيطها، إنجازها وتقييمها في غضون خمسة (05) سنوات فقط.

- يجب رفع المستوى التكويني وزيادة المتخصصين في مجال التهيئة الإقليمية بكل فروعها، لأنه عنصرا ضروريا لإنجاز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتدعيم نجاحه.

- إعطاء نصيب أكبر للمناطق الحدودية، إذ تظهر قلة البرامج المخصصة بها.

- منح إهتمام أكبر لجميع أنواع المخططات والإعتراف بأهميتها لأن الإشتراطات التي تتضمنها هي التي تجسد التنمية العمرانية.

- إعادة النظر بإقليم الجنوب الجزائري والسعي لدمجه فعليا في الشبكة الإقليمية الوطنية لأن ما يوجد ببعض ولايات الجنوب يستدعي التفطن وتفادي خطورة رغبة الإنقسام، فالأوضاع الأمنية والأطماع الواضحة ستزيد من إضطراب وزعزعة الجنوب الجزائري سواءً بتعدد المطالب أو بتغير الفكر.

- أن عشرية الدماء التي عاشتها الجزائر سابقا كان لها الأثر الكبير والواضح في تعطيل مسيرة التهيئة الإقليمية؛ أما اليوم فنحن نسعى لهدف واحد - حق التنمية لكل الجزائريين، حفظ وتنمية كل موارد الجزائر مسؤولية كل الجزائريين، التعزيز الدائم لهبة الجزائر عالميا - فإذا أردنا أن ننجح وتتميز أعمالنا، بطبيعة الحال علينا أن نبدأ أولا بتثمين لّم الشمل لدحر كل التحرشات والشبهات التي تحاك ضد الجزائر.

قائمة المراجع:

1- مراجع باللّغة العربية:

- **مجلات:**

1- سليمان مهنا، ريدة ديب، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد 01، 2009.

2- ايمان شيلجي، عبد الامير السعد، مقارنة بين مبررات خيارات التنمية الاقليمية التقليدية والحديثة "حالة الدول العربية"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، جامعة عنابة، 2016، على الرابط:
http://scientific-journal.sustech.edu/

• تقرير:

1- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2009، إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية.

• جريدة:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، 21 أكتوبر 2010.

2- مراجع باللّغة الأجنبية:

• **Ouvrages:**

1-Roberto camagni et maria Cristina gibelli, développement urbain durable : quatre métropoles européennes, édition de l'aube, numéro d'édition : 342, France, 1997.

2-Jean – Paul Maréchal et Béatrice Quenault, le développement durable : une perspective pour le XXI^{e} siècle, presse universitaires de Rennes, France, 2005.

• **Mémoires :**

1- Silvère TRIBOUT, En quoi les politiques publiques dites de développement urbain durable privilégient encore trop les dimensions écologique et économique aux dépens de la dimension sociale ? L'exemple des quartiers durables en Europe, Mémoire 1ère année MASTER «URBANISME ET TERRITOIRES», université paris x ll val de marne, 2007.

2- Erika Salem, planification territoriale et développement durable : quelles avenues pour la ville de sept-iles ? , essai présenté au centre universitaire de formation en environnement en vue de l'obtention du grade du maitre en environnement, 2014.

• **Rapports :**

1- ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, rapport n : 05- projet SNAT 2025 : jeux des acteurs et éléments de régulation, mission 1, décembre 2004.

2- ministère de l'environnement et de l'aménagement du territoire, Rapport n : 02- projet SNAT2025 : diagnostic territorial, mission 1, octobre 2004.

• **Clloque :**

1. N. Rocle, A. Lafitte, J. Denis, Y. Hénocque, Mesurer l'intégration dans l'action publique territoriale : L'exemple de la gestion intégrée de la mer et du littoral, 48ème colloque de l'Association de Science Régionale de Langue Française, France, 2011.

• **Schémas :**

1- urbaco, schéma de cohérence urbaine de la ville de Batna, mission 4 : stratégie d'aménagement urbain, octobre 2010.

- **Ressources en ligne:**

1- http://amorbelhedi.m.a.f.unblog.fr/files/2013/11/mlae-ar.pdf

2- https://journals.openedition.org/confins/9056?file=1

3- www.mate.gov.dz

4- www.anat.dz

5- http://region-developpement.univ-tln.fr/fr/pdf/R14/R14_Intro_Haudeville.pdf

6- http://www.uqac.ca/leraa/wp-content/uploads/2016/11/Territoire_paradigme.pdf